محددات انخفاض معدل البطالة في الصين بالإشارة إلى الدول العربية

احمد السيد علي عبد الحميد*

ملخص البحث

تتمتع الصين بمعدلات منخفضة للبطالة على الرغم من كونها الدولة الأولي على مستوي العالم في عدد السكان، وعلى الرغم من امتلاك المنطقة العربية للعديد من المقومات المختلفة، وانخفاض عدد السكان فيها مقارنة بعدد السكان في الصين إلا وإنها تعاني من معدلات مرتفعة للبطالة في مجملها، وبالتالي تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد العوامل التي ساعدت علي خفض معدل البطالة في الصين، ومن ثم يمكن اتخاذها كمثال يقتدي به من قبل المنطقة العربية في سبيل خفض معدلات البطالة المرتفعة فيها، ومن ثم فقد افترض البحث وجود تأثير إيجابي لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري على خفض معدل نمو البطالة في الصين.

وقد استخدم البحث المنهج الاستنباطي في صياغة العلاقات اللازمة بين متغيراته، والأسلوب القياسي لتقدير التأثير الكمي بين هذه المتغيرات باستخدام أسلوب ARDL للوصول إلى أهم العوامل التي تؤثر ايجابيا على خفض معدل البطالة في الصين، وذلك اعتمادا على بيانات البنك الدولي. وقد توصل البحث إلى وجود أثر إيجابي لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري على خفض معدل البطالة في الصين في الأجلين القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: البطالة – الصين – الدول العربية – التكامل المشترك – أسلوب ARDL.

* مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للحاسب الآلي كينج مريوط – الإسكندرية.

The determinants of the low unemployment rate in China, referring to the Arab countries

Abstract

China has low unemployment rates despite being the first country in the world in terms of population, and despite the fact that the Arab region possesses many different components, and its population is low compared to the population of China, but it suffers from high rates of unemployment as a whole, and therefore The problem of the study was to determine the factors that helped reduce the unemployment rate in China, and then it can be taken as an example by the Arab region in order to reduce the high unemployment rates in it, and then the research imposed a positive impact on each of the GDP growth rate, The proportion of domestic investment and the rate of trade exchange will reduce the unemployment growth rate in China. The research used the deductive approach in formulating the necessary relationships between its variables, and the standard method for estimating the quantitative effect between these variables using the ARDL method to reach the most important factors that positively affect the reduction of unemployment rate in China, based on World Bank data. The research found a positive impact on the growth rate of GDP, the proportion of domestic investment, and the rate of trade exchange on reducing the unemployment rate in China in the short and long term.

Keywords: Unemployment - China - Arab Countries - Joint Integration - ARDL Method.

(1) المقدمة

تعاني دول العالم على اختلاف مساحتها وتقدمها أو تخلفها من ظاهرة البطالة فلقد ارتفعت معدلات البطالة العالمية من 5.3 % عام 2019 إلى 6.28 % عام 2021 ومن ثم تعد ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية العالمية التي تشغل الفكر الاقتصادي العالمي، وتستحوذ على قسط ليس بالهين على الجانب الأكاديمي نظرا لما يترتب عليها من اضرار مختلفة لا تقتصر فقط علي الجانب الاقتصادي، والمادي للفرد والأسرة فحسب بل يتجاوز تأثيرها ليمتد إلي الحالة الصحية، والنفسية للأفراد علاوة علي الآثار الاجتماعية من تطرف وعنف وانتشار للجريمة.

ومن المناطق التي تأثرت في هذا الشأن تأثيراً كثيراً، خاصةً بعد أزمة كورونا التي قلبت الموازين الاقتصادية للعديد من الدول رأساً على عقب المنطقة العربية، والتي يبلغ العدد الإجمالي لسكانها 437 مليون نسمة تقريباً في عام 2021 تتوزع على مساحة تبلغ 13 مليون كيلومتر مربع (ابن سينا،2020) حيث ارتفع فيها معدل البطالة من 10% في عام 2019 إلى 11.44% في عام 2021 ومن ثم فإن المنطقة العربية تعتبر الأعلى لمعدلات البطالة علي مستوي العالم لاسيما بين الشباب، والنساء وفقا للتقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا – حيث بلغت نسبة بطالة الذكور فيها 8.81% في حين بلغت نسبة بطالة الإناث 21.71% وهي تعتبر أعلي نسبة بطالة للإناث حول العالم (CNN العربية،2021).

وتعتبر الصين الدولة الأكبر على مستوي العالم من حيث عدد السكان، والبالغ فيها مليار وأربعمائة وخمسة عشر مليون تقريباً وفقاً لإحصائيات 7 ابريل 2022 بنسبة إلى سكان العالم بلغت 17.8% تتوزع على مساحة من الأرض مقدارها 9.6 مليون

كيلو متر مربع، وعلى الرغم من هذا فإنها تتمتع بمعدل بطالة منخفض نسبة إلى معدل البطالة في المنطقة العربية حيث يمثل معدل البطالة في الصين نصف مثيله في العالم العربي تقريباً حيث بلغ 5.5% في فبراير 2022 ومن ثم يمثل نموذج الصين في انخفاض معدل البطالة نموذجاً ناجحاً، ومتميزاً للمنطقة العربية بصفة عامة ولمصر بصفة خاصة، ومثالاً يحتذي به في سبيل زيادة حجم التشغيل، وخفض معدلات البطالة بهذه الدول.

(1-1) مشكلة البحث

تحتل الصين المرتبة الأولي في عدد السكان على مستوي العالم، حيث بلغ تعداد سكانها مليار و407 مليون وفقاً لبيانات البنك الدولي عام 2020 وعلى الرغم من هذه الزيادة السكانية الهائلة غير أن الصين تتمتع بمعدل نسبي منخفض للبطالة 5.3% إذا ما قورنت بمعدل البطالة العالمي، والبالغ 6.28% في عام 2021 وكذلك إذا ما قورنت بمعدل البطالة السائد في المنطقة العربية 11.44% على الرغم من التفوق العربي علي الصين في المساحة، والانخفاض في عدد السكان.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في ارتفاع معدل البطالة في المنطقة العربية حيث أنها سجلت أعلي مستوي بطالة عالمي في عام 2021، حيث بلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل فيها 14.3 مليون عاطل تقريباً ومن ثم يسعي هذا البحث إلى تحديد العوامل التي ساعدت على خفض معدلات البطالة في الصين، والتي يمكن الاقتداء بها من قبل الدول العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة فيها.

(1-2) فروض البحث

ومن ثم قام الباحث بوضع الفرض الرئيسي التالي:

يتأثر معدل البطالة في الصين بكل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري.

ومنه تنبثق مجموعة من الفروض الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:

- يوجد أثر إيجابي لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نقص معدل البطالة في الصين.
- هناك أثر إيجابي لارتفاع نسبة الاستثمار المحلي على انخفاض معدل البطالة في الصين.
- يوجد في الصين تأثير إيجابي لزيادة معدل التبادل التجاري تسبب في نقص معدل البطالة.

(1-3) هدف البحث وحدوده

يهدف البحث الى اختبار صحة الفروض السابقة كما يهدف إلى التطرق إلى معدلات البطالة العالمية، وكذلك معدلات البطالة في المنطقة العربية، ثم التطرق إلى العوامل التي تؤثر في معدل البطالة في الصين وذلك خلال الفترة من 1980 وحتى 2020.

(1-4) منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الاستنباطي لصياغة العلاقات اللازمة بين متغيرات البحث، علاوة على استخدامه للأسلوب القياسي، وذلك لتقدير وقياس العلاقات الكمية بين متغيرات البحث في الأجلين القصير، والطويل باستخدام طريقة ARDL للوصول إلى أهم العوامل المؤثرة إيجابياً على معدل البطالة في الصين، وذلك بعد التأكد من خلو متغيرات الدراسة من جذر الوحدة، ومن ثم الحكم علي مدي استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار ديكي فوللر الموسعADF.

(2) الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تطرقت إلى تحديد العوامل المؤثرة على معدل البطالة، ومن بين هذه الدراسات دراسات تناولت موضوع البطالة في دولة معينة مثل دراسة Arslan & Zaman(2014) في باكستان والتي هدفت إلى تحديد أهم العوامل التي تؤثر على معدلات البطالة في باكستان، ومن ثم تم اتخاذ معدل البطالة ليعبر عن المتغير التابع، وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، ومعدل النمو السكاني لتعبر عن المتغيرات المستقلة، وذلك خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2010 وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من معدل التضخم، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل البطالة في حين أن أثر النمو السكاني علي معدل البطالة كان سلبياً.

وفي فلسطين تناولت دراسة محمد (2015) تحديد العلاقة بين معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية، وكل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدل التضخم، ونسبة الانفاق الاستثماري، ومعدل التبادل التجاري، وقد اسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي لكل من معدل النمو الاقتصادي، والانفاق الاستثماري، ومعدل التبادل التجاري، على معدل البطالة، ووجود أثر سلبي لمعدل التضخم على معدل البطالة.

أما في تركيا فقد هدفت دراسة Dogan, Erdal & KaradaŞ (2015) إلى اختبار مدي انطباق قانون أوكن على الناتج، ومعدل البطالة في تركيا، وذلك خلال الفترة من عام 1988 وحتى عام 2012 ومن ثم فقد اعتمدت هذه الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي Vector Autoregressive Model (VAR) ومنهجية التكامل المشترك وسببية جرانجر، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود أثر إيجابي

لزيادة الناتج المحلي الإجمالي التركي علي معدل البطالة، وهو ما يعني تحقيق قانون اوكن، وأن اتجاه هذه العلاقة يختلف طبقا لفترات النمو الاقتصادي، والركود دوريا، وأن عملية النمو السريع وسيلة غير كافية لمحاربة البطالة.

وفي نيجيريا فقد عملت دراسة Johny, Timipere, Krokeme & Markjackson (2018) على قياس أثر كل من الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في نيجيريا خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2015 ومن ثم قام الباحث بإجراء اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك، وقد اسفرت نتائج هذه الدراسة عن وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في نيجيريا في حين أنها أوضحت أن هناك أثر سلبي لتكوين رأس المال على معدل البطالة في نيجيريا.

وفي الجزائر فقد سعت دراسة دردور (2022) إلى قياس أثر كل من الاستثمار المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر، وذلك خلال الفترة من عام 1990 إلى عام 2020 وقد اسفرت الدراسة عن وجود أثر إيجابي غير معنوي لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على نقص معدل البطالة في الجزائر، وأن هناك أثر إيجابي معنوي لارتفاع الاستثمار المحلي على انخفاض معدل البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

وهناك مجموعة أخري من الدراسات التي تناولت موضوع البطالة في منطقة معينة أو في مجموعة من الدول مثل دراسة Aurangzeb & Asif (2013) والتي هدفت إلى قياس العوامل المؤثرة في تحديد معدل البطالة في كل من الهند، والصين، وباكستان، وذلك خلال الفترة 1980–2009 ومن ثم فقد اعتمدت الدراسة على استخدام منهجية التكامل المشترك، وتحليل السببية لجرانجر علاوة على تحليل الانحدار، وقد استخدمت هذه الدراسة معدل البطالة كمتغير تابع في حين استخدمت

كل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل النمو السكاني كمتغيرات مستقلة، وقد اسفرت نتائج التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في كل النماذج حيث أظهرت نتيجة تحليل الانحدار وجود تأثير معنوي لكل المتغيرات في كل الدول.

ودراسة ساحل وبن تفات ومناصرية(2018) التي هدفت إلى تحليل بعض محددات البطالة في الدول العربية حيث تم التركيز على حجم السكان والناتج الداخلي الخام في الدول العربية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر سلبي لحجم السكان على معدل البطالة، وأن هناك أثر إيجابي لزيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية على خفض معدل البطالة.

أما دراسة Yusupova, Daval, Balkaya, and others (2021) فقد عملت على تحديد العوامل المؤثرة على البطالة في ثلاثة عشر دولة نامية خلال الفترة من عام 1991وحتي عام 2018 ومن ثم فقد تم تحليل أثر كل من التضخم، والنمو، والسكان ومعدل الخصوبة، والتطوير التكنولوجي، والتصنيع، ومتغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة، وقد استخدمت الدراسة منهجية MG ARDL. وقد كشفت الدراسة عن وجود أثر إيجابي لزيادة النمو على خفض البطالة، ومن ثم تؤكد هذه النتيجة صحة قانون OKUN وكذلك فقد أظهرت الدراسة أيضا وجود أثر إيجابي للتضخم على البطالة في البرازيل، وجامايكا، والتي تؤكد افتراض منحنى Philips ووجود أثر إيجابي لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر على انخفاض البطالة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة أثر سلبي لزيادة السكان على ارتفاع البطالة.

التعليق على الدراسات السابقة

يتفق الباحث مع الدراسات التي أكدت على أهمية كل من معدل نمو الناتج المحلي، والاستثمار المحلي، والتبادل التجاري في التأثير الايجابي على خفض معدل البطالة، وكذلك يتفق مع العوامل الأخرى ذات التأثير السلبي مثل معدل نمو السكان، ومن ثم فقد اشتملت هذه الدراسة على أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر ايجابياً على معدل البطالة في الصين، وأهملت العوامل التي تؤثر سلبياً.

وتعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي معدل البطالة، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة مكانياً حيث ترتبط بالصين علاوة علي اختلافها في الفترة الزمنية محل الدراسة القياسية، والتي تتمثل في الفترة منذ عام 1980 إلي عام 2020 وتختلف عن دراسة Aurangzeb & Asif (2013) كونها تنفرد بالتطرق إلي موضوع البطالة في الصين كوحدة مستقلة علاوة علي إضافة متغيرين هامين، وهما الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري بالإضافة إلي الاختلاف في المنهج القياسي المستخدم.

(3) الأساس النظري والتحليلي لمعدلات البطالة العالمية

(3-1) معدل البطالة العالمي

تأثرت معدلات البطالة على مستوي العالم بسبب التقلبات الاقتصادية العالمية، والانغلاق جراء انتشار فيروس كورونا المستجد، وبخاصة فقد صب جل الأثر على الدول العربية حيث أنها مثلت النسبة الأعلى في معدلات البطالة على مستوي العالم حيث بلغ المعدل الإجمالي للبطالة في المنطقة العربية وفقا لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا – (CNN العربية،2021)

11.44% بينما بلغ المعدل العالمي للبطالة 6.28% وأن نسبة البطالة بين الإناث في المنطقة العربية هي الأعلى حيث بلغت21.7 % في حين أنها بلغت 6.23% على مستوي العالم، أما بطالة الذكور فقد بلغت في المنطقة العربية 8.81%.

في حين جاءت منطقة البحر الكاريبي، وأمريكا اللاتينية في المركز الثاني حيث بلغ معدل البطالة فيها 11.08% أما بالنسبة لمعدل البطالة بين الذكور فقد بلغ 9.59% فيها وهو بالتالي يعتبر النسبة الأعلى لبطالة الذكور بين المناطق على مستوي العالم. أما منطقة آسيا والمحيط الهادي فقد مثلت المناطق الأقل في معدل البطالة على مستوي العالم حيث بلغ معدل البطالة بها 4.96%.

(3-2) البطالة في الوطن العربي

(3-2-1) معدل البطالة في الدول العربية

سجلت المنطقة العربية أعلي مستوي بطالة على مستوي العالم حيث بلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل فيها عام 2021 ما يقرب من 14.3 مليون عاطل ويستأثر بهذا المقدار كل من الشباب والنساء، وذلك طبقا للتقرير المشترك لمنظمة العمل الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية – الإسكوا – ويرجع السبب في ذلك إلى عدم استطاعة سوق العمل، وبخاصة القطاع النظامي على خلق فرص عمل عادلة وكافية، علاوة على تأثر سوق العمل بتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (الأمم المتحدة، 2021).

شكل (١) معدلات البطالة في الدول العربية خلال عام 2020

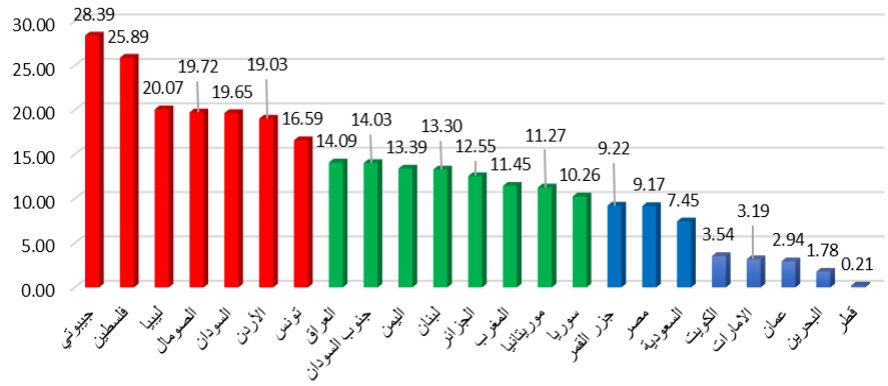

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل رقم (1) أن دولة جيبوتي قد تصدرت معدلات البطالة المرتفعة في الدول العربية عام 2020 حيث بلغ معدل البطالة بها 28.3% تلاه 25.8% وكان من نصيب دولة فلسطين ثم ليبيا 20% وجاءت في المرتبة الرابعة الصومال19.7% ثم السودان والأردن وتونس بنسب بلغت 19.6% و 19% و 16.5% علي التوالي، وعلي الرغم من هذا فقد جاءت مجموعة الدول النفطية في ذيل قائمة الدول العربية التي تعاني من البطالة حيث نجد أن أقل الدول معاناة من البطالة تتمثل في دولة قطر، والتي لم يسجل معدل البطالة بها سوي 0.21% ثم البحرين 1.7% والكويت 3.5%.

وبين الدول العربية التي تعاني من معدلات مزعجة للبطالة، والأخرى التي تسجل معدلات متدنية يتضح أن هناك قسم ثالث في منطقة الوسط بين هذين القسمين، ويمكن حصرها في الدول التي يتراوح معدل البطالة بها أعلي من 5% ولا يصل إلى 15% مثل السعودية، والتي سجل معدل البطالة فيها 7.4% ومصر 9.1% والمغرب 11.4%.

(3-2-2) أسباب ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية

ويرجع السبب في انتشار ظاهرة البطالة في الدول العربية وخاصة في الدول الغير نفطية إلى العديد من الأسباب والتي نوردها فيما يلي:

1- تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي مما أدي إلى عجز الاستثمار الحكومي في إضافة طاقات جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة، علاوة على تركيز الاهتمام على إقامة مشروعات البنية الأساسية التي تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال.

2- ارتفاع أسعار الطاقة، والنقل، ومستلزمات الإنتاج، وخاصة بعد تعويم سعر الصرف، واضطرار بعض الدول إلى تخفيض قيمة عملتها الوطنية مما انعكس بالسلب على الاستثمار، والإنتاج ومن ثم الطلب على العمالة.

3- ارتفاع نسبة الضرائب غير المباشرة، وإلغاء الدعم، وكذلك زيادة الرسوم على الخدمات العامة مما أثر بالسلب على الدخل المتاح للإنفاق وبالتالي انتقل الأثر بالتبعية إلى الطلب المحلي، وأدي إلى حدوث ركود في السوق مما أدي إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين.

4- أدي تحرير التجارة الدولية إلى تعرض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة مما اضطر الكثير منها إلى الإفلاس، والإغلاق (مهدي، 2010).

5- ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم مواكبة النظام التعليمي في دول العالم العربي لمتطلبات سوق العمل (العثيم، 2006).

6- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا - بدول الخليج العربية -ودوليا حيث أنها أصبحت بدرجة غير جاذبة من الكفاءة والخبرة بالإضافة إلى اعتبارات اخري

ومنها اقتراب استكمال مشاريع البنية الأساسية في دول الخليج، واحلال العمالة الآسيوية محل العربية لانخفاض تكلفتها (عبد الله، 2019).

(3-3) البطالة في الصين

(3-3-1) معدل البطالة في الصين

اتسمت الصين خلال الفترة فيما قبل منتصف الثمانينيات بانخفاض معدل البطالة حيث يلاحظ أنه بلغ 2.4% في عام 1991 ثم ارتفع ليصل إلى 2.7 في عام 1994 حيث عملت الحكومة خلال الثمانينيات، والنصف الأول من تسعينيات القرن الماضي على امتصاص عدد كبير من العمالة في القطاع الحكومي بما في ذلك المؤسسات المملوكة للدولة علاوة على ذلك المؤسسات الخاصة، والأجنبية بالإضافة إلى استيعاب القطاع الزراعي لجزء من العمالة (Imai, 2020).

وفي خلال الفترة منذ عام 1995 وحتى عام 2001 ارتفع معدل البطالة ارتفاعاً طفيفاً لم يصل إلى 4% حيث بلغ 3% عام 1995 إلى أن وصلت 3.8% عام 2001 حيث أن الفترة منذ عام 1995 اتسمت بتباطؤ النمو في عدد الوظائف التي تقدمها مؤسسات بلدية القرية، ومن ثم قل معدل التوظيف في القطاع الزراعي، ومن ثم اتجهت أعداد كبيرة من سكان الريف للهجرة إلى المدن الساحلية والداخلية (Imai, 2020) بالإضافة إلى تقلص الشركات التي تمتلكها الدولة من 118000 شركة عام 1995 إلى 50000 شركة في عام 2000 (بن عطا الله، 2020).

ومنذ عام 2002 وحتى عام 2020 استمر معدل البطالة في الارتفاع متجاوزا فئة 3% حيث بلغ 4.2% في عام 2002. وفي عام 2020 بلغ معدل البطالة في الصين 5% ويمكن ارجاع ذلك إلي تأثر الاقتصاد الصيني بأزمة تفشي فيروس كورونا في عام 2019 حيث تعتبر المعقل الأول للإصابة غير أن سوق التوظيف

بالصين ظلت مستقرة بشكل عام في عام 2021 حيث بلغ معدل البطالة الحضرية في الصين 5.1% مسجلة بذلك انخفاضاً مقداره 0.5% عن نفس الفترة من العام السابق حيث استطاعت الصين خلق 12.69 مليون فرصة عمل في المناطق الحضرية خلال هذا العام بزيادة مقدارها 830 الف فرصة عمل مقارنة بالعام السابق له – عام 2020 – وذلك وفقا لما أعلنه نينغ جي تشه رئيس المكتب الوطني الصيني للإحصاء.

وارجع نينغ استقرار سوق العمل في الصين جزئياً إلى استمرار الانتعاش، والتنمية الاقتصادية في الصين علاوة على سياسة الحكومة المعززة للتوظيف، وخلق فرص جديدة للعمل (صحيفة الشعب، 2021) وفي عام 2022 ارتفع معدل البطالة ليصل تقريباً إلى 5.3% (trading economics, 2022) ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي على السيارات علاوةً على توتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية(Cowen, 2022) .

(3-3-2) سياسات التشغيل في الصين

تشتمل سياسة التشغيل في الصين على المحاور الآتية:

1- تشجيع العمل الحر، والمؤسسات الخاصة والأجنبية المستثمرة، والاستفادة من إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية قطاعي السياحة والتجارة، وتطوير القطاعات الخدمية.

2- تطوير الصناعات كثيفة العمل، وتطوير الشركات التي لديها حصص طلب جديدة في السوق.

3- توفير نظام مستقر للإنذار عن البطالة من أجل اتخاذ التدابير الطارئة لتخفيف الضغط (بن عطا الله، 2011).

4- تشجيع الموظفين المسرحين عن طريق إيجاد أشكال مرنة من العمل مثل الدوام الجزئي، والموسمي والمؤقت، وتحسين وتنفيذ سياسات إعادة التوظيف، والتي تشتمل على تمويل المشاريع الصغيرة والإعفاء الضريبي، وإنشاء صناديق ضمان للأعمال الذاتية، والمشاريع المقدمة من العاطلين والمسرحين، وتقديم الدعم لهم من خلال تمكينهم من الحصول على قروض دون فوائد.

5- فتح قنوات توظيف من خلال الاهتمام بالطلب المحلي، والحفاظ على معدلات مستقرة للنمو الاقتصادي واجراء تعديلات على الهيكل الاقتصادي بما يتلاءم وتنفيذ السياسات التشغيلية المقترحة.(Yutong LIU 2003)

(4) الأساس النظري والتحليلي للعلاقة بين متغيرات البحث

يوجد العديد من العوامل التي ترتبط بمعدل البطالة كما تم استعراضه من خلال الدراسات السابقة مثل عدد السكان، ومعدل التضخم، والاستثمار المحلي..... إلخ، والتي يرتبط بعض منها معه بعلاقة طردية مثل النمو السكاني، وآخر بعلاقة عكسية مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير أن الباحث قد اقتصر في تحليله على العوامل إيجابية الأثر على البطالة، واختبار أثرها على معدل البطالة في الصين، وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري كما يلي:

(4-1) العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الاجمالي في الصين

توجد علاقة عكسية في المدي الطويل بين التغيرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل البطالة فلا طالما أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يتجاوز النمو في إنتاجية العمل، سيرتفع التوظيف ومن ثم تنخفض البطالة .(Levine, 2012)

فارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يسمح بارتفاع الطلب الكلي بما يشتمل عليه من طلب استهلاكي، وطلب استثماري يحركه الدافع إلى الربح، ومن ثم زيادة معدلات التشغيل مما يدفع بالبطالة إلى الانخفاض، وقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات ومنها دراسة Arslan & Zaman(2014)، ودراسة محمد (2015) والتي اظهرت وجود أثر إيجابي لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على انخفاض معدل البطالة.

شكل (٢) تطورالعلاقة بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي في الصين خلال الفترة من 1990 وحتي 2020

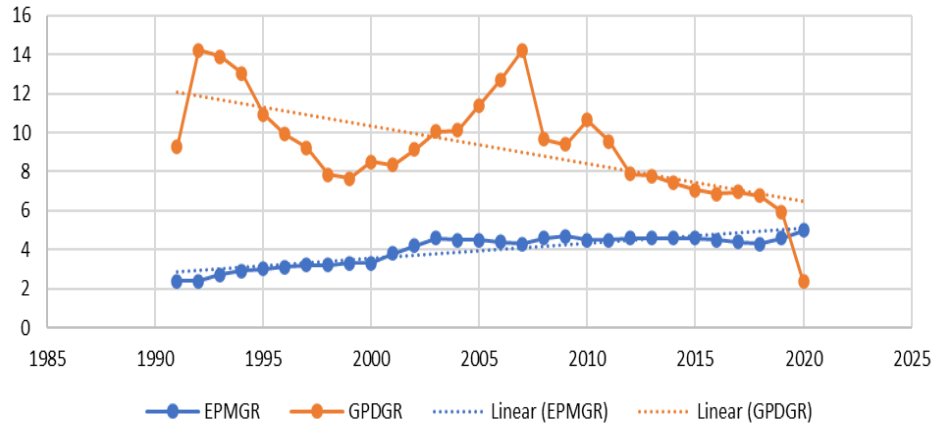

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح من خلال الشكل رقم (2) الذي يوضح تطور العلاقة بين معدل البطالة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2020 اتجاه منحني البطالة في الصين إلى الارتفاع، والذي يمكن ارجاعه إلى عدة أسباب منها الأزمة العالمية في عام 2008 وانتشار فيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2019 في حين يتجه منحني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

للانخفاض، وهو ما يشير إلى العلاقة العكسية التي تربط بين معدل البطالة، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين.

(4-2) العلاقة بين البطالة والاستثمار المحلي في الصين

أظهرت الدراسة التي قام بها Johny, et al.(2018) وجود أثر سلبي معنوي بين تكوين رأس المال الثابت – يعبر عن الاستثمار المحلي – ومعدل البطالة في حين أوضحت دراسات اخري وجود أثر إيجابي للاستثمار المحلي على نقص معدل البطالة ومنها الدراسة التي قامت بها دردور (2022) حيث اشارت إلى وجود علاقة عكسية معنوية تربط بين الاستثمار المحلي، ومعدل البطالة.

شكل (3) تطورالعلاقة بين البطالة والاستثمار المحلي في الصين خلال الفترة من 1990 وحتي 2020

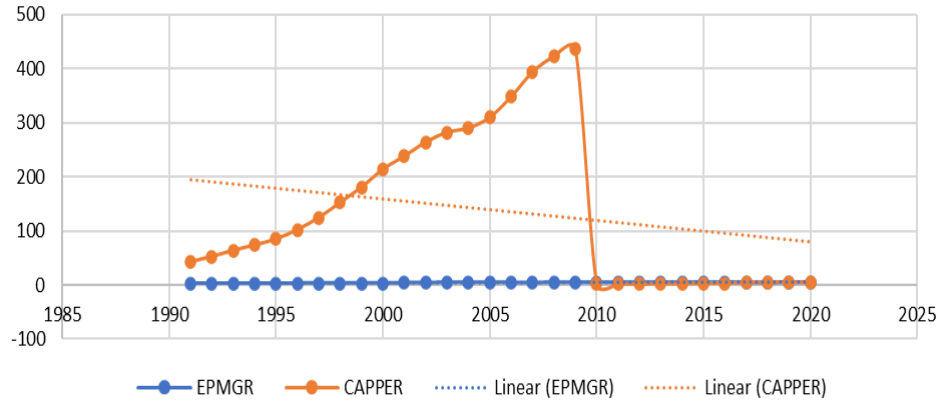

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتبين من خلال الشكل رقم (3) الذي يوضح تطور العلاقة بين البطالة، وتكوين رأس المال الثابت في الصين خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام 2020 اتجاه منحني البطالة الي الارتفاع في حين يتجه تكوين رأس المال الثابت، والذي يعبر

عن الاستثمار المحلي إلى الانخفاض، وهو ما يؤكد على العلاقة العكسية التي تربط بين معدل البطالة، والاستثمار المحلي.

(4-3) العلاقة بين البطالة والتبادل التجاري في الصين

أوضحت الدراسة التي قامت بها محمد (2015) وجود علاقة أثر إيجابي لمعدل التبادل التجاري على معدل البطالة، حيث يساعد ارتفاع معدل التبادل التجاري في الصين على انخفاض معدل البطالة حيث يسمح ارتفاع معدل التبادل التجاري وخاصة أنه في صالح الصادرات الصينية إلى ارتفاع أعداد المشروعات المحلية لارتفاع الطلب الخارجي على منتجات الصين، ومن ثم زيادة مستويات التشغيل.

شكل (4) تطورالعلاقة بين البطالة والتبادل التجاري في الصين خلال الفترة من 1990 وحتي 2020

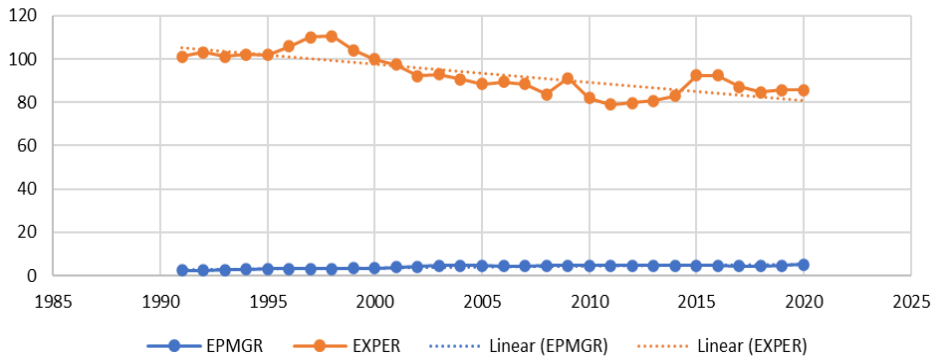

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

وبالنظر إلى الشكل رقم (4) الذي يوضح تطور العلاقة بين البطالة، والتبادل التجاري في الصين خلال الفترة من عام 1990 وحتى عام2020 يلاحظ اتجاه منحني البطالة إلى الارتفاع في حين يتجه منحني التبادل التجاري إلى الانخفاض وهو ما يؤكد على العلاقة العكسية التي تربط بين البطالة، والتبادل التجاري في الصين.

(5) النموذج القياسي للعوامل الاقتصادية المؤثرة على معدل البطالة في الصين

(5-1) توصيف النموذج (العلاقة المقترحة للتقدير)

بناء على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي بينت العوامل التي تؤثر على خفض معدلات البطالة من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات الاستثمار، وارتفاع معدل التبادل التجاري. يمكن صياغة النموذج التالي ليعبر عن العلاقة بين كل من معدل التبادل التجاري، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، وتكوين رأس المال الثابت من ناحية ومعدل البطالة من ناحية اخري كما يلي:

$$\mathbf{EMPGR = \alpha + \beta_1\ EXPER + \beta_2\ GDPGR + \beta_3\ CAPPER + \varepsilon}$$

ومن ثم تشتمل المعادلة السابقة على العناصر التالية: -

أولا: المتغير التابع

EMPGR وقد استخدم للتعبير عن المتغير التابع وهو معدل البطالة في الصين.

ثانيا: التغيرات المستقلة

EXPER ويرمز إلى معدل التبادل التجاري -الانفتاح الاقتصادي- في الصين.

GDPGR فيرمز إلي نمو إجمالي الناتج المحلي في الصين.

CAPPER فيرمز إلى الاستثمار المحلي -تكوين رأس المال الثابت- في الصين.

ثالثا: α تشير إلى الجزء الثابت.

ε تشير إلى المتغير العشوائي، وهو يشتمل على العوامل الأخرى التي لم يشتمل عليها هذا النموذج، وتؤثر في النمو الاقتصادي.

β_1 ، β_2 ، β_3 فتعبر عن معلمات النموذج المراد تقديرها للمتغيرات المستقلة. وسيتم إجراء التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة كما يلي:

(5-2) النموذج القياسي المستخدم في تقدير النموذج

استخدم الباحث أسلوب ARDL حيث يساعد في قياس العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير، والطويل وذلك من خلال تحليل التكامل المشترك لمتغيرات النموذج وتشتمل هذه الخطوة على مرحلتين وهما قياس مدي استقرار البيانات، وذلك عن طريق اجراء اختبار ديكي فوللر الموسع ثم اختبار مدي التكامل المشترك بين متغيرات النموذج محل الدراسة، ويتم ذلك عن طريق اجراء اختبار الحدود Bounds Test(العايش، 2019) ويمكن توضيح ذلك بالتفصيل كما يلي:

(5-2-1) اختبار جذر الوحدة

يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع الاختبار الأكثر كفاءة في معالجة البيانات التي تشتمل على جذر وحدة ويتضمن اختبار ديكي فوللر ثلاث معادلات احداهما تحتوي على الحد الثابت فقط، والثانية تحتوي على الحد الثابت والاتجاه العام، أما الثالثة فهي لا تتضمن حد ثابت أو اتجاه عام (عطية، 2021). وقد أظهرت نتيجة اختبار ديكي فولر لاختبار مدي سكون البيانات، وذلك بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ما يلي:

جدول (1) ملخص نتائج اختبارADF

القرار	CONSTANT		COSTANT, LINEAR		NONE		الدرجة	فترة الإبطاء	المتغير
	Adj t-stat	Prob	Adj t-stat	Prob	Adj t-stat	Prob			
NOT STATIONARY	-1.65	0.44	-2.43	0.35	1.34	0.950	LEVEL	2	EMPGR
STATIONARY	-3.28	0.02	-3.29	0.08	-2.73	0.008	DIFERENT 1		
NOT STATIONARY	-2.23	0.19	-2.44	0.34	-1.19	0.208	LEVEL	1	EXPER
STATIONARY	-6.20	0.00	-6.25	0.000	-6.11	0.000	DIFERENT 1		
STATIONARY	-3.42	0.01	-4.21	0.009	-0.89	0.321	LEVEL	2	GDPGR
STATIONARY	-2.18	0.21	-3.27	0.08	0.56	0.834	LEVEL	2	CAPPER

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يوضح الجدول رقم (1) استقرار بعض المتغيرات عند المستوي رتبته I (0) والبعض الآخر عند الفرق الأول رتبته I (1) فقد استقر المتغير التابع – معدل البطالة في الصين EMPGR – عند الفرق الأول I (1)، وكذلك معدل التبادل التجاري EXPER في حين استقر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDPGR والاستثمار المحلي CAPPER عند المستوي I (0).

(5- 2- 2) اختبار التكامل المشترك

يعبر التكامل المشترك عن تصاحب بين سلسلتين زمنيتين، أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحدى هذه السلاسل إلى إلغاء التقلبات في السلسلة الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمة هاتين السلسلتين ثابتة مع الزمن (محمد، 2015) ومن ثم يستخدم أسلوب التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنيه بين المتغيرات في المدي الطويل (حمود، 2011) ويتم الكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة من عدمه من خلال اختبار الفرض التالي المتمثل في " يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج" من خلال الصيغة التالية (جرفي وشهرزاد والناصر، 2021):

H_0 : لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $F\text{-Statistic} > F_{I(0)\ F\text{- Pesaran}}$

H_1 : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات $F\text{-Statistic} > F_{I(0)\ F\text{- Pesaran}}$

وسنقوم بالتطرق لذلك بشيء من التفصيل كما يلي:

(5- 2- 2-1) نتائج اختبار ARDL

وفقا للنتائج السابقة الخاصة بجذر الوحدة واستقرار السلاسل الزمنية يمكن الاستمرار، واجراء اختبار التكامل المشترك بعمل اختبارات الحدود Autoregressive Distributed Lag and Bound Test في عملية تقدير النموذج التي تسمح بوجود رتبة التكامل I (1) و I(0) بنفس النموذج، ولا تتعدي

الرتبة I(2) وتم اجراء ذلك باستخدام (AIC) وذلك بافتراض حد أقصى 7 فترات تباطؤ.

شكل (5) تقدير فترات التباطؤ وفقا لنموذج ARDL

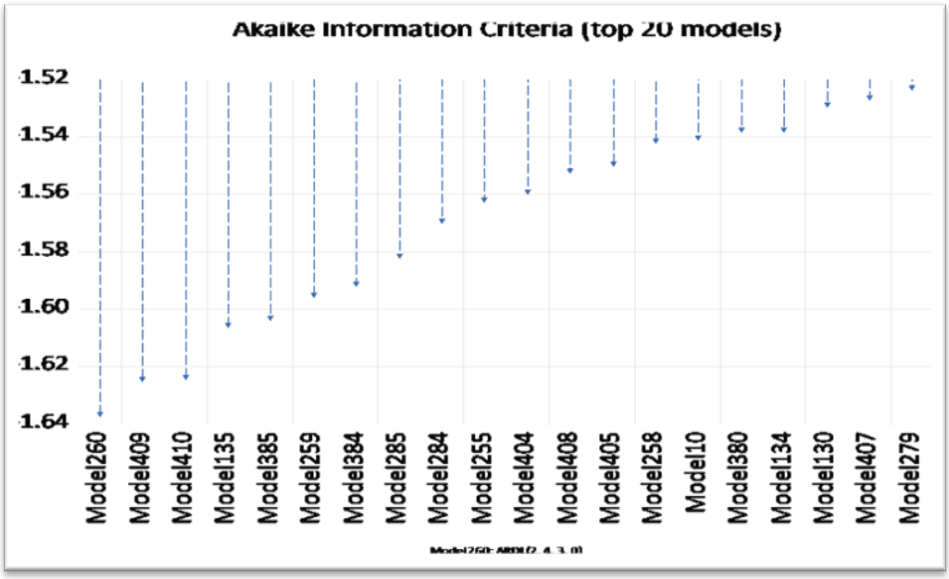

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من الشكل رقم (5) أن فترات التباطؤ المثلي هي سبع فترات تباطؤ فترتان تباطؤ لمعدل البطالة، وأربع فترات ابطاء لمعدل الاستثمار، وثلاث فترات تباطؤ لمعدل التبادل، وبدون فترة تباطؤ لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتم ذلك من خلال تقدير النموذج 20 مرة، وبمقارنة القيم المقابلة لإحصائية AIC تم اختيار أسلوب ARDL (2,4,3,0)، وبإجراء اختبار ARDL أظهرت التقديرات النتائج التالية:

جدول (2) نتائج اختبار ARDL

R-squared	Adjusted R-squared	F-statistic	Prob(F-statistic)	Durbin Watson stat
0.988967	0.980141	112.0491	0.000000	2.059045

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

تشير نتائج اختبار ARDL الموضحة بالجدول رقم (2) أن النموذج محل التقدير معنوي احصائيا، كما أن قيمة معامل التحديد R-squared بلغت 0.988 مما يعني أن 98.9% من التأثير في المتغير التابع معدل البطالة يرجع إلى المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج، وهي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري، ونسبة الاستثمار المحلي، كما اشارت النتائج إلى أن إحصائية دربن واتسون بلغت 2.05 وهي تقترب من القيمة 2 مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين أخطاء التقدير، والنموذج ككل معنوي عند مستوي معنوية أقل من 1%.

(5- 2- 2-2) نتائج اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Tests)

وحتى يمكن التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من عدمه قام الباحث بإجراء اختبار الحدود باستخدام F-Bounds Test كما يلي:

جدول (3) نتائج اختبارBounds Test

ARDL Bounds Test				
	Value	**Significance**	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
F-statistic	11.56305	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.50%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يوضح الجدول رقم (3) أن قيمة إحصائية مستويات المعنوية من القيم الحرجة، وذلك للحد الأعلى عند كل مستوي F-statistic =11.56 وهي أكبر من I(0) وI(1) حيث تقع فوق الحد الأعلى للقيمة الحرجة 3.2 و3.67 و 4.08 و 4.66 عند مستويات معنوية 10% و 5% و 2.5% و1% علي الترتيب، وبالتالي يتم رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة توازنيه في الأجل الطويل

بين المتغير التابع معدل البطالة، والمتغيرات التفسيرية الأخرى المتضمنة في النموذج.

وتشير البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها من كون هذه العلاقة علاقة عكسية أي وجود أثر إيجابي لكل من نسبة الاستثمار المحلي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التبادل التجاري على خفض معدل البطالة، بمعني أنه كلما زاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كلما انخفض معدل البطالة، وكذلك الحال بالنسبة لكل من نسبة الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري.

(5- 2- 2-3) تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

ومن ثم وفي ضوء النتائج السابقة يتم تطبيق اختبار ARDL Long Run Form and Bounds Test لبيان، وتفسير نتائج العلاقة في الاجل الطويل بين المتغير التابع معدل البطالة، والمتغيرات المستقلة في الصين خلال الفترة الزمنية 1980 وحتى عام 2020 حيث كانت نتائج التقدير التي تم الحصول عليها من خلال البرنامج الاحصائي كما يلي:

جدول (4) مخرجات النموذج القياسي في الأجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
EXPER	-0.212849	0.033130	-6.424579	0.0000
GDPGR	-0.126490	0.011613	-10.89221	0.0000
CAPPER	-0.119459	0.028183	-4.238623	0.0007
C	25.72687	2.371797	10.84699	0.0000

EC = EMPGR – (-0.2128* CAPPER-0.1265* EXPER-0.1195* GDPGR+25.7269)

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أن كل معاملات المتغيرات المفسرة جاءت ذات إشارة تتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية، وبالنسبة إلي معنوية هذه المتغيرات فقد

جاءت النتائج لتشير إلي أن كل المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي إيجابي علي المتغير التابع، فيتضح من خلال النتائج السابقة، وجود علاقة معنوية عكسية في الأجل الطويل بين معدل البطالة، والمتغيرات المستقلة حيث يتضح بأن إشارة المعاملات ظهرت سالبة هذا من ناحية، ومن ناحية اخري ظهرت المتغيرات معنوية عند مستوي دلالة أقل من 5% مما يوضح مدي التأثير الايجابي لهذه المتغيرات على خفض معدل نمو البطالة، ومن ثم المساهمة في علاج هذه الظاهرة.

فزيادة معدل التبادل التجاري بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.21 %، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% يؤدي إلي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.12 %، وارتفاع نسبة الاستثمار المحلي 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.11 % في الأجل الطويل. وعليه يمكن كتابة معادلة النموذج في الأجل الطويل علي الصورة التالية:

EMPGR =25.7269 - 0.2128* CAPPER - 0.1265* EXPER - 0.1195* GDPGR

(5- 2- 2-4) نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير ECM

ومن ثم في ضوء ما سبق بالاعتماد على المعلمات المقدرة في الأجل الطويل نقوم بتطبيق اختبار ECM حيث يبين نتائج ديناميكية العلاقة قصيرة الأجل بين معدل البطالة في الصين، والمتغيرات المستقلة خلال فترة الدراسة حيث يمكن استعراض النتائج العملية للتقدير من خلال ما يلي:

جدول (5) مخرجات النموذج القياسي في الأجل القصير

SHORT Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAPPER (-1)	-0.105	0.02	-5.093	0.0001
GDPGR	-0.059	0.013	-4.511	0.0004
EXPER (-1)	-0.062	0.0122	-5.122	0.0001
CointEq(-1)	-0.494	0.057	-8.557	0.0000

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من الجدول رقم (5) أن العلاقة بين معدل البطالة وبين الاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري، في الأجل القصير جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة حيث يوجد أثر إيجابي معنوي للاستثمار المحلي على معدل البطالة في الأجل القصير عند مستوي معنوية 5%.

فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.10 %، ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى أن تنمية الاستثمار المحلي من خلال تشجيع حكومة الصين على العمل الحر وإقامة المشاريع الخاصة وتطوير الصناعات كثيفة العمل وتطوير الشركات التي لديها حصص طلب جديدة في السوق عمل على توفير فرص توظيف متنوعة. كما يوجد أثر إيجابي معنوي أيضا عند مستوي معنوية 5% لمعدل التبادل التجاري على معدل البطالة في الصين، فزيادة معدل التبادل التجاري بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.06 %، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن زيادة حجم التبادل التجاري وبخاصة فيما يتعلق بجانب التصدير أدي إلى ارتفاع حجم الطلب الخارجي على المنتجات الصينية، ومن ثم زيادة حجم المشروعات الموجهة الي التصدير والتي بدورها عملت على خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدل البطالة في الصين. وكذلك فهناك أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية 5% لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي على معدل البطالة، فزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.05 % في الأجل القصير، ويمكن ارجاع السبب في ذلك إلى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلي زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل مما يعمل علي زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم خلق فرص استثمارية جديدة لمواكبة الزيادة في الطلب.

كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq (1−) بفترة ابطاء واحدة ذو إشارة سالبة، ومعنوية حيث يعد أهم معامل في نتائج تقدير معاملات الأجل القصير في نموذج ARDL ويعبر معامل تصحيح الخطأ CointEq عن الانحراف عن التوازن في الاجل الطويل.

وعندما يكون سالب ومعنوي عند مستوي معنوية 1% فإن هذا يؤكد على وجود علاقة مستقرة بين معدل البطالة، والمتغيرات المستقلة في النموذج في الأجل الطويل، وكذلك يشير هذا المعامل إلى وجود استقرار في عملية التصحيح ويمثل سرعة التعديل في الفترة الحالية للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

وهذا ما يتفق مع نتائج الاختبار حيث أن قيمة معامل تصحيح الخطأ يساوي 0.49− وبمعنوية بلغت 0.00 بما يعني أن معدل البطالة يعدل من وضعه نحو قيمته التوازنيه كل سنة بنسبة من اختلال التوازن تساوي49.4% وهو يعني أن معدل البطالة يستغرق ما يقرب من 24 شهر تقريبا باتجاه قيمته التوازنيه في الأجل الطويل بعد أثر أي صدمة في المتغيرات المستقلة للنموذج، ويشير كذلك معامل سرعة التصحيح إلي أن مقدار التغير في معدل البطالة في الصين نتيجة انحراف قيم المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل، وهي تعد فترة نوعا ما قصيرة نسبيا فهي لا تستغرق سنوات طويلة لتصحيح الوضع التوازني.

(5− 2− 2−5) اختبار ملائمة النموذج طبقا لمعايير الاقتصاد القياسي

جدول (6) ملخص نتائج اختبارات النموذج

Test	f-statistic	p-value
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.1442	0.8671
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-godfrey	0.3670	0.9565
Normality test Jargue-Bera	2.4886	0.2881
ARCH	0.4332	0.5164
Ramsey RESET Test	0.3407	0.5687

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتضح من خلال الجدول رقم (6) الذي يحتوي على مجموعة من الاختبارات المرتبطة بالحكم على مدي ملائمة نموذج البحث في قياس المعلمات المقدرة أن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي من درجات أعلي من الدرجة الاولي حيث تشير نتيجة اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن قيمة F لهذا الاختبار بلغت 0.14 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 10% حيث بلغت احتماليته 0.86 وكذلك قيمة F في اختبار ARCH بلغت 0.43 وهي ذات معنوية عالية أيضا أكبر من 10% وبناء على ذلك تم قبول فرض العدم، وهذا ما يمكن توضيحه كالتالي:

الشكل (6) نتيجة اختبار Q-statistic

Date: 04/04/22 Time: 18:52
Sample (adjusted): 14 41
Q-statistic probabilities adjusted for 2 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.054	-0.054	0.0914	0.762
		2	0.088	0.085	0.3389	0.844
		3	-0.366	-0.360	4.8289	0.185
		4	-0.087	-0.138	5.0913	0.278
		5	-0.075	-0.034	5.2978	0.381
		6	-0.116	-0.282	5.8159	0.444
		7	0.003	-0.128	5.8163	0.561
		8	-0.130	-0.236	6.5306	0.588
		9	0.164	-0.067	7.7135	0.563
		10	-0.101	-0.263	8.1867	0.611
		11	0.129	-0.180	9.0113	0.621
		12	-0.067	-0.218	9.2436	0.682

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من خلال الشكل رقم (6) أن معاملات الارتباط الذاتي للبواقي تقع داخل فترة ثقة 95% مما يشير إلى أن نموذج ARDL السابق ملائم لوصف سلوك البيانات المستخدمة في التقدير.

كذلك فالنموذج لا يوجد به مشكلة عدم ثبات التباين فنتيجة اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-godfrey عند مستوى دلالة 10% تشير إلى أن قيمة F في هذا الاختبار بلغت 0.36 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 10% حيث بلغت احتماليته 0.95 ومن ثم تم قبول فرض العدم، والذي يقر بأن النموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين للأخطاء.

شكل (7) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

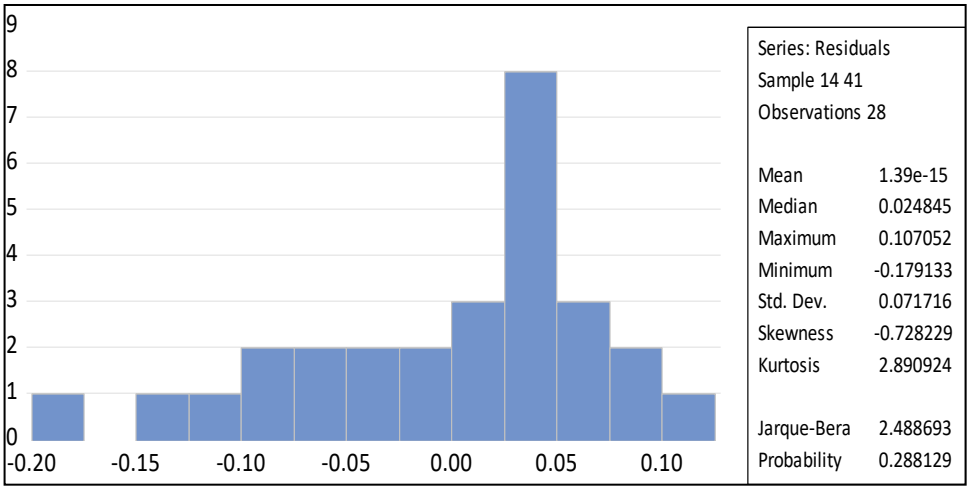

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

كما أن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا عند مستوى دلالة 10% وهذا ما يبينه الجدول رقم (6) والشكل رقم (7) حيث بلغت قيمة F في اختبار Normality test Jargue-Bera 2.48 وهي ذات معنوية عالية أكبر من 10% حيث بلغت احتماليته 0.28 وبناء على ذلك تم قبول فرض العدم.

وكذلك فنتيجة اختبار Ramsey RESET Test والتي بلغت قيمة اختبارF فيها 0.34 وهي أيضا ذات معنوية عالية أكبر من 10% حيث بلغت معنويتها 0.56 بما يعنى بان مقدرات النموذج ثابتة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، ويمكن تأكيد

هذه النتيجة أيضا من خلال اجراء اختبار CUSUM Test واختبار CUSUM of Squares Test والذي يمكن استعراض نتائجهما كما يلي:

الشكل (8) نتيجة اختبار CUSUM

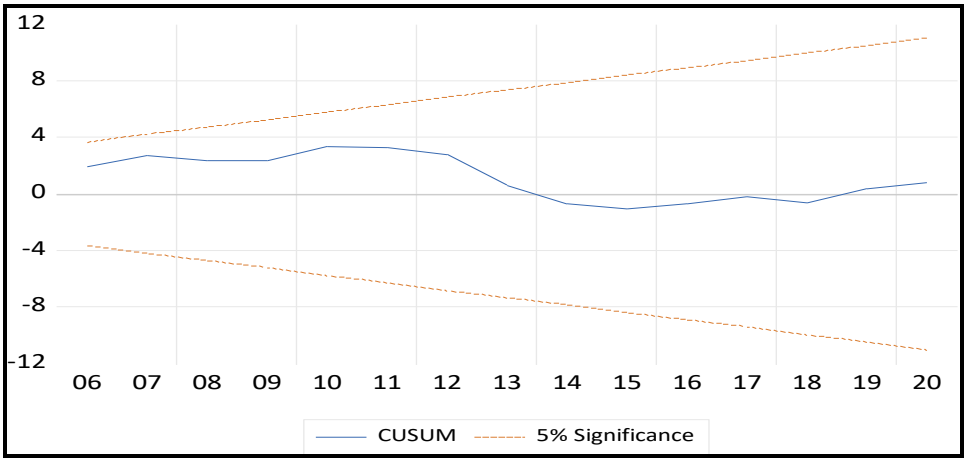

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

شكل (9) نتيجة اختبار CUSUM of Squares

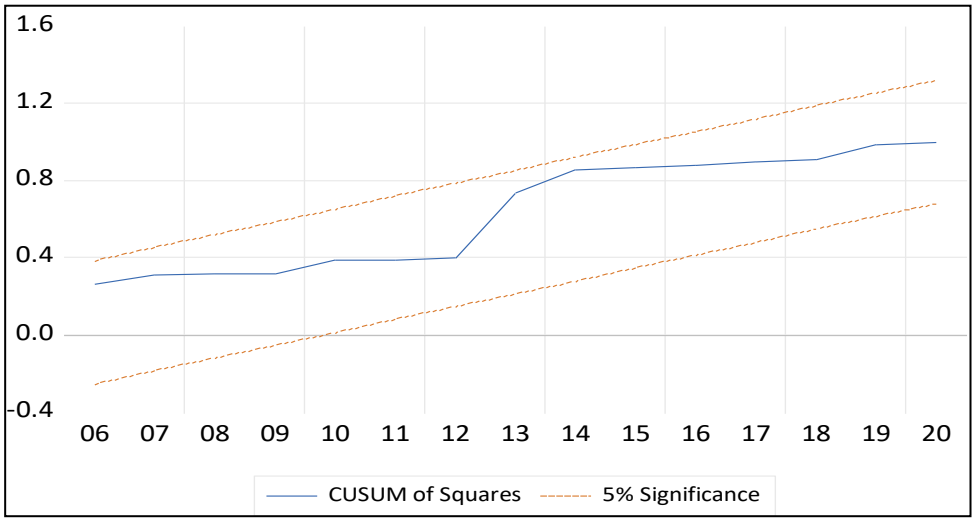

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews 12.

يتبين من خلال الشكلين رقم (8) ورقم (9) أن جميع المعلمات في نموذج ARDL تقع بين الخطين المعياريين عند مستوى دلالة 5% بما يعنى بان مقدرات النموذج ثابتة عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، أو بمعنى اخر استقراريه معلمات النموذج، ومن ثم وفي ضوء ما تقدم فإن هذا التحليل في مجمله يعني ملائمة النموذج المستخدم في التحليل.

مما سبق من خلال النموذج القياسي السابق يتضح وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكل من ارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري على انخفاض معدل البطالة في الصين في الأجلين القصير والطويل. وقد جاءت نتائج النموذج القياسي متفقة مع النظرية الاقتصادية، وكذلك مع الدراسات السابقة، وتم التأكد من صلاحية النموذج بعد القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات التي أوضحت أن النموذج لا يوجد به مشكلة عدم ثبات التباين، وأن الأخطاء تتوزع توزيعا طبيعيا، وكذلك اتضح استقرار معلمات النموذج.

(6) النتائج والتوصيات

(6-1) نتائج البحث

انتهي الباحث إلي مجموعة من النتائج يمكن استعراضها كما يلي:

- اسفرت نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر ADF عن استقرار بعض متغيرات الدراسة عند المستوي(0) I كما هو الحال بالنسبة لمعدل البطالة ومعدل التبادل التجاري، وعند الفرق الأول(1) I بالنِسبة لكل من الاستثمار المحلي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين من خلال النتائج المتحصل عليها باستخدام اختبار Bounds Testعن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج – معدل الناتج

المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي، ومعدل التبادل التجاري، ومعدل البطالة – في الصين، حيث اسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية معنوية في الأجل الطويل بين هذه المتغيرات فزيادة معدل التبادل التجاري بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.21 %، وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1% يؤدي إلي إلى خفض معدل البطالة بمقدار 0.12 %، وارتفاع نسبة الاستثمار المحلي 1% تؤدي إلي انخفاض معدل البطالة بمقدار 0.11 % في الأجل الطويل.

- كما اسفرت نتائج الدراسة في الأجل القصير عن وجود أثر إيجابي معنوي للاستثمار المحلي علي معدل البطالة في الأجل القصير عند مستوي معنوية 5%، فزيادة الاستثمار المحلي بمقدار 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 0.10 %، كما يوجد أثر إيجابي معنوي أيضا عند مستوي معنوية 5% لمعدل التبادل التجاري علي معدل البطالة، فزيادة معدل التبادل التجاري بمقدار 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 0.06 %، وكذلك فهناك أثر إيجابي معنوي عند مستوي معنوية 5% لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي علي معدل البطالة، فزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 0.05 % في الأجل القصير.
- أثبتت نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج خلوه من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء بالإضافة إلى عدم وجود اختلاف في تباينات الأخطاء هذا علاوة على التوزيع الطبيعي للأخطاء. كما أسفرت نتائج الدراسة الخاصة بالاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار Cumulative Sum واختبار CUSUM of Squaresعن تمتع معلمات النموذج بالاستقرار الهيكلي.

- جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع النظرية الاقتصادية، وكذلك مع الدراسات السابقة فقد اتفقت نتائج الدراسة مع دراسة محمد (2015) في وجود تأثير إيجابي لكل من لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والانفاق الاستثماري، ومعدل التبادل التجاري علي معدل البطالة، وكذلك فقد اتفقت مع دراسة Arslan & Zaman (2014)، ودراسة Dogan, et al. (2015)، ودراسة Yunsova, et al.(2021)، ودراسة ساحل وأخرون (2018) في وجود تأثير إيجابي لمعدل نمو الناتج المحلي علي معدل البطالة، وهو ما أكد علي صحة قانون OKUN، وكذلك اتفقت هذه الدراسة مع دراسة دردور (2022) في وجود أثر إيجابي لارتفاع معدل الاستثمار المحلي علي انخفاض معدل البطالة.

(6-2) توصيات البحث

طبقا لنتائج البحث السابقة يوصي الباحث بضرورة انتهاج الدول العربية التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة مجموعة من السياسات وتتمثل في:

- العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والتوسع فيه خاصة في مجال المشروعات كثيفة العمل والتي تستطيع امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين.
- تشجيع أصحاب الصناعات الحرفية، وتشجيع الأسر المنتجة، من خلال منحها الاعفاء الضريبي، وتقديم القروض لها لأول مرة بفائدة صفر ثم بعد ذلك يتم منحها القروض بفائدة ميسرة.
- سن مجموعة من التشريعات، والقوانين التي تحفز على الاستثمار وأهمها تقديم الإعفاءات الضريبية المتصاعدة، وسهولة الحصول على قروض

ميسرة، وتقديم الدعم والمشورة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي القائم على الإنتاج للتصدير، ولكن شريطة أن تقدم الحكومة للمشروعات الدعم المادي، والخبرة الكافية التي تستطيع من خلالها المنافسة الدولية.
- تكوين التكتلات الاقتصادية العربية في مجال التصنيع المشترك، والتي تعمل على تكوين فوائض عربيه موحدة ذات جودة عالية وقدرة كبيرة على المنافسة العالمية.
- استعانة الدول العربية الغنية بالعمالة العربية دون غيرها من الجنسيات الأخرى.
- تبني الحكومات العربية المساهمة في إقامة المشروعات الصناعية جنباً إلى جنب مع إقامة مشروعات البنية التحتية.
- ضبط معدل النمو السكاني في الدول العربية بما يتلاءم، ومعدلات النمو الاقتصادي.

(7) قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

العايش، مسعد محمد(2019) .المحددات الاقتصادية لجذب السياحة الدولية إلى مصر خلال الفترة من1995–2019، **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، المجلد 59، العدد1، ص ص 205–235.

العثيم، احمد (2006). مشكلة البطالة في الوطن العربي...الآثار والحلول، **صحيفة الجزيرة**، العدد12501.

http://www.al-jazirah.com/2006/20061220/rj3.htm

ابن سينا، عدد سكان الدول العربية 2022 ومعلومات عن الوطن العربي، فكرة دوت كوم.

https://www.abnsinaa.com/2020/09/2020_30.html

بن عطا الله، عائشة (2011). وضعية البطالة وإستراتيجية التشغيل في الصين، **الملتقي الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة.

تقرير الأمم المتحدة، المنطقة العربية تسجل أعلى مستوى بطالة في العالم وخاصة بين النساء والشباب، التنمية الاقتصادية، الأمم المتحدة، أغسطس 2021.
https://news.un.org/ar/story/2021/08/1081672

جرفي، زكريا؛ شهرزاد، إسماعيل؛ الناصر، بوطيب(2021). قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2019/2000 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئةARDL ، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، مجلد5، عدد 2، ص ص 91-109.

حمود، نوال (2011). استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد4 ، العدد7، ص ص 179-189.

دردور، أسماء (2022). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2020- 1990 باستخدام نموذجVECM ، **مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال**-المجلد 11 العدد 1.، ص ص 49-68.

ساحل، محمد؛ بن تفات، عبد الحق؛ مناصرية، رشيد(2018). دراسة لبعض محددات البطالة في الدول العربية باستخدام طريقة التحليل بالمكونات الرئيسية، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد18، عدد1، ص ص 103-114.

سي إن إن CNN العربية، المنطقة العربية تسجل أعلى معدلات بطالة في العالم، دبي، الامارات العربية المتحدة.
https://arabic.cnn.com/business/article/2021/11/06/unemployment-arab-regions-rate-2021-infographic.

صحيفة الشعب اليومية أون لاين الصين شبكة الشعب، انخفاض معدل البطالة الحضرية على أساس المسح في الصين عام 2021.
http://arabic.people.com.cn/n3/2022/0118/c31664-9946214.html

عبد الله، مني (2019). البطالة في دول الوطن العربي أسبابها والآثار الناجمة عنها، **المجلة الاكاديمية للأبحاث والنشر العلمي**، الإصدار7، ص ص 1-12.

عطية، جمال محمود، وآخرون (2021). محددات الطلب على الاحتياطيات الدولية في مصر، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، مجلد 35، العدد1، ص ص 187-213.

محمد، مها (2015). المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية دراسة قياسية (2012- 1995)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

مهدي، صائب حسن (2010). البطالة في الدول العربية الواقع والأسباب في ظل عالم متغير، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 12، العدد3، ص ص 88-103.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Arslan M., Zaman R. (2014). Unemployment and its determinants: A study of Pakistan Economy (1990-2010**), journal of economics and sustainable development**, Vol. 5, No. 13, P P 20-25.

Aurangzeb, Asif k. (2013). factors effecting un employment: across country analysis, **international journal of academic research in business and social sciences,** Vol. 3 , No. 1, P P 219-230.

Cowen T. (2022). The Rise and Fall of the Chinese Economy 2022, **https://ara.agromassidayu.com/bezrabotica-v-kitae-osnovnie-prichini-page-445080.**

Dogan H. , Erdal G. and KaradaŞ G. (2015). Evaluation as Econometrics of the Relationship between Unemployment and Economics Growth in Turkey (Okun's Law Case), **Journal of new results in science**, No. 8, P P 13-21.

Imai H., China's Growing Unemployment Problem, Japan Research Insitute,**https://www.jri.co.jp/english/periodical/rim/2002/RIMe200209unemployment/**.

Johny N. , Timipere E. , Krokeme O. and Markjackson D. (2018**).** Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment rate in Nigeria (1980-2015), **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol. 8, No. 2, P P 56-68.

Levine L. (2012). Economic Growth and the Unemployment Rate, **Congress Research service Report for Congress**.

Yutong LIU (2003). Employment Situation and Employment Policies in China**, Ministry of Labor and Social Security,** People's Republic of China.

Yusupova A., Daval A., Balkaya D., and others (2021). Unemployment and Factors Affecting Unemployment in Developing Countries, Discussion Between Economic Agents: Panel Data Analysis, **iksad publishing house**, P P 1-38.

China Unemployment Rate, Retrieved from **https://ar.tradingeconomics.com/china/unemployment-rate**.